سيدي الرئيس

الاعضاء الموقرون:

نيابةً عن الدول الأعضاء في إقليم شرق المتوسط، نشيد بزيادة مشاركة المنظمة على الصعيدين الإقليمي والقُطري مع الجهات الفاعلة غير الدول، إذ دفعت الاستجابةُ للجوائح جميعَ أصحاب المصلحة إلى العمل معًا.

وتُبرِز التقاريرُ الثلاثة المقدمة العناصرَ المهمة لعمل المنظمة مع الجهات الفاعلة غير الدول، والتحديثات الإقليمية لمشاركة هذه الجهات في اجتماعات الأجهزة الرئاسية، والتقرير الخاص بالجهات الفاعلة غير الدول ذات العلاقات الرسمية مع المنظمة.

ونظرًا للتقدير الكبير لدور الجهات الفاعلة غير الدول في البلدان خلال حالات الطوارئ وما تلاها من إعادة بناء النُّظُم الصحية المجزأة، فقد وضع إقليم شرق المتوسط إجراءً لاعتماد الجهات الفاعلة غير الدول وفق معايير وجداول زمنية واضحة، مع مراعاة الأحكام المنصوص عليها في إطار المشاركة.

وقد اعتُمِد مقرر إجرائي خلال الدورة السابعة والستين للَّجنة الإقليمية في تشرين الأول/أكتوبر 2020 بمنح الاعتماد إلى الجهات الفاعلة غير الدول التي ليست لها علاقات رسمية مع المنظمة لحضور اجتماعات اللجنة الإقليمية. وجرى التأكيد على

أن هذا الإجراء لن يمنح تلك الجهات سوى الحق في حضور دورات اللجنة الإقليمية لشرق المتوسط والتحدث فيها دون أن يكون لها حق التصويت، في إطار عملية شفافة تنظر وتدقق في الجهات المتقدمة بالطلب والأطراف المهتمة والمعنية من أجل السماح لها بحضور اجتماعات اللجنة الإقليمية على أساس عادل مع تجنب تضارب المصالح المحتمل.

ولم يورد التقرير م ت 38/150 معلومات كافية عن مشاركة المكتب الإقليمي لشرق المتوسط مع الجهات الفاعلة غير الدول؛ إذ أجرى المكتب الإقليمي أكثر من 200 استعراض لاستيفاء إجراءات العناية الواجبة في عام 2021 وأجاز منها 180 مشاركة، وكانت 59% منها مع المنظمات غير الحكومية (الوطنية والدولية، و26% مع الجهات الفاعلة في القطاع الخاص، و11% مع المؤسسات الأكاديمية والبحثية (11%) و4% مع المؤسسات الخيرية. ويتطلب تنفيذ إطار المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول الموارد والإشراف، ومن المقرر أن تُنشأ لجنة مقترحة على الصعيد الإقليمي لتعزيز المساءلة والتنسيق.

وإننا نؤيد السبيل المقترح للمضي قُدمًا الذي أبرزته الوثيقتان (م ت 37/150) و(م ت 38/150)، ونحن على استعداد لاعتماد التدابير المقترحة، وتشجيع المزيد من المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول والحوار مع الدول الأعضاء.

ونحن نؤيد التوصيات الواردة في الوثيقة م ت 39/150 التي تسلط الضوء على استعراض الأمانة بشأن الجهات الفاعلة غير الدول ذات العلاقات الرسمية للحصول على موافقة المجلس في: تجديد العلاقات الرسمية مع 71 جهةً (الملحق 1)؛ وإرجاء اتخاذ القرار بشأن استعراض جهتين إلى دورة المجلس الثانية والخمسين بعد المائة في كانون الثاني/يناير 2023، ووضع حد للعلاقات الرسمية مع جهتين اثنتين من الجهات الفاعلة غير الدول، وقبول دخول شبكة معلومات الرعاية الصحية العالمية CIC، والرابطة الدولية للأدوية الجنيسة والبدائل الحيوية، ومؤسسة روكفلر؛ ومنظمة "المرأة في مجال الصحة العالمية" في علاقات رسمية مع المنظمة.